منظمة الصحة العالمية

الدورة الاستثنائية الثانية
لجمعية الصحة العالمية **SSA2/3**
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت **٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١**

تقرير الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية المقدّم إلى الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية

تقرير من المدير العام

يتشرف المدير العام بأن يقدّم إلى جمعية الصحة العالمية في دورتها الاستثنائية الثانية تقرير الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية المقدّم إلى الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية (انظر الملحق)، بصيغته التي أقرّها الفريق العامل في اجتماعه الخامس المعقود يوم الاثنين ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١.

الملحق

تقرير الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية المقدّم إلى الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية

معلومات أساسية

١- أُنشئ الفريق العامل للدول الأعضاء المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية ("الفريق العامل") وأسندت إليه ولاية مستمدة من القرار ج ص ع٧٤-٧ (٢٠٢١) الذي طلب إلى الفريق العامل ما يلي:

(أ) أن ينظر في استنتاجات وتوصيات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، ولجنة المراجعة المعنية بأداء اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، مع مراعاة ما تنجزه المنظمة من أعمال ذات صلة، بما في ذلك الأعمال الناشئة عن القرار ج ص ع٧٣-١ (٢٠٢٠) والمقرر الإجرائي م ت١٤٨(١٢) (٢٠٢١)، وكذلك أعمال سائر الهيئات ذات الصلة والمنظمات والجهات الفاعلة غير الدول المعنية، وأي معلومات أخرى ذات صلة؛

(ب) أن يُقدِّم تقريراً مرفقاً بإجراءات مقترحة لعرضه على أمانة المنظمة والدول الأعضاء والجهات الفاعلة غير الدول، حسب الاقتضاء، لكي تنظر فيه جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون من خلال المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة.

٢- وطُلب أيضاً إلى الفريق العامل في مقرر إجرائي منفصل ولكنه مرتبط بالموضوع (ج ص ع٧٤(١٦)) "إعطاء الأولوية لتقييم فوائد إبرام اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح، وتقديم تقرير بهذا الشأن كي يُنظر فيه في الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة".

٣- وتسليماً وإقراراً بالولايتين المترابطتين فيما يتعلق بالأُطر الزمنية المحددة لتقديم التقارير، سيقدم الفريق العامل تقريرين: سيُقدم التقرير الأول إلى الدورة الاستثنائية لجمعية الصحة العالمية التي ستعقد من ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢١؛ وسيُقدّم التقرير الثاني إلى المجلس التنفيذي في دورته الخمسين بعد المائة التي ستعقد من ٢٤ إلى ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٢. وسيتكاملان لإبراز أوجه التآزر وفوائد التقدم في تنفيذ كلتا الولايتين تنفيذاً كلياً.

٤- ويشير هذا التقرير إلى المقرر الإجرائي ج ص ع٧٤(١٦) بشأن تقييم فوائد وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح ("الصك الجديد")، بغية إرساء عملية حكومية دولية لصياغة تلك الاتفاقية أو الاتفاق أو الصك الدولي الآخر بشأن التأهب والاستجابة للجوائح، والتفاوض بشأنه. وسيواصل الفريق العامل عمله على إعداد تقريره الثاني، كما يقضي به القرار ج ص ع٧٤-٧، للنظر في جميع التوصيات ومختلف إجراءات وأدوات تنفيذها، بما في ذلك إعداد الصك الجديد وإدخال تعديلات مستهدفة على اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) (المشار إليها لاحقاً باللوائح الدولية (٢٠٠٥))، ستُقترح لكي تنظر فيها الأجهزة الرئاسية للمنظمة وتتخذ بشأنها أمانة المنظمة والدول الأعضاء، والجهات الفاعلة من غير الدول، حسب الاقتضاء، مزيداً من الإجراءات.

٥- واتفق الفريق العامل على ضرورة الاضطلاع بعمله على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية ومشاركة الجميع وتوافق الآراء والشفافية لضمان مشاركة هادفة من جميع الدول الأعضاء. ونظراً إلى تركيز الفريق العامل على تعزيز تأهب واستجابة المنظمة للطوارئ الصحية، فقد اتفق أيضاً على أن عقد اجتماعات للأفرقة الفرعية خلال فترات ما بين الدورات، عند الاقتضاء، وفق ترتيب معين وألا تزيد عن اجتماعين، لتيسير أقصى مشاركة من الدول الأعضاء.

٦- وقد عقد الفريق العامل أربعة اجتماعات في الفترة الممتدة من تموز/ يوليو إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢١. وعقد الفريق العامل أيضاً خلال فترة ما بين الدورتين عدة مشاورات غير رسمية بشأن مواضيع محددة، مثل تعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، والإنصاف، والهيكل الصحي، وفوائد إبرام صك جديد، وعقد حوارين مع جهات فاعلة غير الدول. ولتيسير نشر المعلومات ومشاركة الدول الأعضاء على نحو أفضل، قدمت هيئة المكتب ٥ إحاطات[١] إلى لجان المنظمة الإقليمية الست لإتاحة فرص لتبادل الآراء بين الجهات المعنية الإقليمية؛ والتشجيع على المشاركة في مداولات الفريق العامل؛ والحصول على معلومات عن التجارب الإقليمية.

٧- وانتخب الفريق العامل أعضاء هيئة مكتبه[٢] خلال اجتماعه الأول الذي عقد يومي ١٥ و١٦ تموز/ يوليو ٢٠٢١ واعتمد اختصاصاته وطرائق عمله، بما في ذلك طرائق مشاركة الجهات الرئيسية المعنية، فضلاً عن الإطار الزمني والنتائج المتوقعة من الفريق العامل. وملخصات اجتماعات الفريق العامل متاحة على الإنترنت.[٣]

تقييم فوائد وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب للجوائح والاستجابة لها

٨- يسود توافق عام في الآراء بأن عدة جوانب رئيسية من التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها قد لا تُتناول حصراً في إطار اللوائح الدولية (٢٠٠٥) وربما يستحسن تناولها إما من خلال صك جديد محتمل أو من خلال أداة أخرى معيارية أو سياساتية أو برنامجية من خلال المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، ستتطلب بعض التوصيات والمجالات الرئيسية تنسيقاً فعالاً بين المنظمة ومؤسسات أخرى قد تكون لها ولايات تشمل تلك المسائل والتوصيات. وقد أثارت الدول الأعضاء المواضيع التالية:

(أ) **الإنصاف**. تتفق الدول الأعضاء على أن الإنصاف ينطوي على أهمية حاسمة بالنسبة للصحة العامة باعتباره مبدأ ونتيجة في آن واحد. وقد شددت الدول الأعضاء على ضرورة تحقيق الإنصاف، ولاسيما في الوقاية من حالات الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها، بما في ذلك ما يتعلق ببناء القدرات وإتاحة التدابير الطبية المضادة وتوزيعها على نحو منصف وفي الوقت المناسب، فضلاً عن المسائل ذات الصلة مثل البحث والتطوير والملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وتمكين/ زيادة القدرات التصنيعية الإقليمية أثناء الطوارئ لاكتشاف وتطوير وتوزيع التدابير الطبية المضادة والأدوات والتقنيات الأخرى الفعالة. ولئن كانت هذه المجالات جميعها تتسم بالتعقيد، فإن جوهر الاختلالات التي تشوب النظام الحالي يكمن في الإنصاف. وبالرغم من المستجدات غير المسبوقة في التدابير الطبية المضادة، فإن التحدي يظل متمثلاً في ضمان إتاحتها وتوزيعها على نحو منصف، بهدف تحقيق التغطية الصحية

١ اللجان الإقليمية لأفريقيا، والأمريكتين، وجنوب شرق آسيا، وشرق البحر الأبيض المتوسط.

٢ الرئيسان المشاركان – سعادة السيدة غراتا إندا فيردانننغتياس من إندونيسيا والسيد كولن ماكيف من الولايات المتحدة الأمريكية؛ نواب الرئيس – الدكتورة ماليبوغو كبابوني من بوتسوانا؛ وسعادة السيد فرانسوا ريفاسو من فرنسا؛ والدكتور علاء علوان من العراق؛ والدكتورة لين جيمس من سنغافورة.

٣ https://apps.who.int/gb/wgpr/.

الشاملة. وهذه مسألة يمكن تناولها بجدّية في إطار صك جديد محتمل ومن خلال مناقشات في العديد من المحافل العالمية الأخرى المعنية.

(ب) **نهج الصحة الواحدة.** هذا مجال من المجالات ذات الأولوية التي تحظى باهتمام قوي، بيد أنه يحتاج إلى مزيد من التفصيل والتعاون، خاصة أن نطاق مفهوم نهج الصحة الواحدة لا يقف عند التأهب والاستجابة للجوائح. فقد تتجاوز عدة جوانب من هذا المجال نطاق اللوائح الدولية (٢٠٠٥) وقد تتسم بالتعقيد. ويتجسد هذا التعقيد في مشاركة جهات فاعلة متعددة على الصعيدين العالمي والوطني، بيد أن تطبيق نهج الصحة الواحدة قد يعود بفوائد جمة على المجتمع الدولي من حيث الحد من المخاطر التي تطرحها الأمراض الحيوانية المنشأ المستجدة في المستقبل.

(ج) **الوقاية وتقييم المخاطر وكشفها بسرعة والاستجابة لها.** يمكن تناول بعض جوانب هذه المسألة في إطار المناقشات المتعلقة بتعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥) وتنفيذها والامتثال لها وإدخال تعديلات مستهدفة عليها، ويمكن في المقابل إدراج بعض جوانبها الأخرى في صك جديد. ويسود في أوساط الدول الأعضاء تأييد واسع لتعزيز الجهود الجماعية اللازمة للوقاية والكشف السريع وتبادل المعلومات بسرعة من أجل الاستجابة بفعالية لفاشيات الأمراض التي قد تتحول إلى جوائح.

(د) **الامتثال لالتزامات اللوائح الدولية والمساءلة عنها.** على الرغم من أن اللوائح الدولية (٢٠٠٥) تتضمن مادة تتعلق بتسوية المنازعات، فإن هذه المادة لم تُستخدم حتى الآن. وقد أعربت عدة دول أعضاء عن رغبتها في إعطاء الأولوية لتعزيز الامتثال، وأقرت بأهمية بتقديم حوافز على التنفيذ والمساعدة في الاستجابة، بيد أنه لايزال ثمة اختلاف حول أفضل السُبل للقيام بذلك – في إطار تعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥) أو في إطار صك جديد.

(هـ) **التمويل.** أقرت الدول الأعضاء بضرورة تمويل المنظمة تمويلاً كافياً ومستداماً حتى يتسنى لها الاضطلاع بدور قيادي في الصحة العالمية على النحو المكرس في دستور المنظمة. وتقر الدول الأعضاء أيضاً بالحاجة إلى تسخير استثمارات وطنية وتولي أدوار قيادية من الجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الصحية العالمية القائمة.

(و) **الاستجابة المرنة والسريعة للجوائح، بتعزيز تمتين القدرة التكميلية، من خلال السعي إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتعزيز النُظُم الصحية، الذي يشمل تعزيز الرعاية الصحية الأولية والقوى العاملة الصحية والحماية الاجتماعية.**

(ز) **تبادل العيِّنات عن طريق تعزيز وتوسيع الشبكات والآليات والحوافز لتبادل المُمْرضات والعينات البيولوجية والمنافع المستمدة منها.** ترى الدول الأعضاء أن تبادل العيِّنات مهم، وترى أيضاً ضرورة ضمان احترام الحوافز والمنافع المناسبة. وثمة انفتاح على استكشاف آلية أكثر شمولاً تحت رعاية المنظمة.

(ح) **تمثل الحلول الهيكلية لتعزيز نهج الحكومة ككل والمجتمع ككل إزاء التأهب والاستجابة للجوائح، وغيرها من حالات الطوارئ الصحية، أولوية بالنسبة إلى الدول الأعضاء.**

(ط) **المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة.** تقر الدول الأعضاء بضرورة تنسيق الإجراءات الوطنية والعالمية للتصدي للمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة وأوجه الوصم التي تسيء إلى الصحة العامة.

فوائد وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب للجوائح والاستجابة لها

٩- استناداً إلى مناقشات الفريق العامل، تم الوقوف على عدد من الفوائد المحتملة لصك جديد لتعزيز التأهب والاستجابة للطوارئ، ومنها:

(أ) الالتزام السياسي الرفيع المستوى، ونهج الحكومة ككل والمجتمع ككل، وهو ما قد يعزز الاتساق والتعبئة بين القطاعات. ومن شأن ذلك أن يستديم التركيز وأن يحفز استمرار الزخم لضمان تناول التأهب لمواجهة الأوبئة والاستجابة لها بانتظام في جداول أعمال قادة العالم.

(ب) فرصة لتحسين وتحديث وتعزيز الدور القيادي والتنسيقي للمنظمة ووظيفتها باعتبارها السلطة التوجيهية والتنسيقية في العمل الصحي الدولي على ضوء المشهد الصحي العالمي في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك تحسين التواصل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويمكن أن يتيح القيام بذلك مساراً واضحاً لواضعي السياسات والقادة فيما يتعلق بالتأهب والاستجابة للجوائح؛ ودعم الاتساق وتجنب تشتت الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي. وينص دستور المنظمة صراحة على إمكانية وضع صك جديد، وقد اكتسبت المنظمة خبرة في إدارة صكوك الحكومة ككل والمجتمع ككل، ومنها مثلاً اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

(ج) استحداث هيئة داعمة للصك الجديد وأهدافه للتأهب والاستجابة للجوائح، مثلاً من خلال إنشاء مؤتمر للأطراف في الصك الجديد.

(د) تعزيز ثقة الدول الأطراف في الالتزامات المتبادلة الرفيعة المستوى بالتأهب والاستجابة للجوائح.

(هـ) تكريس الصك الجديد في جميع المبادئ الأساسية الواردة في دستور المنظمة (الديباجة)، بما في ذلك مبدأ عدم التمييز والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة. وهذه إجراءات هامة للنهوض بالإنصاف والتغطية الصحية الشاملة، وضمان المساواة في الحصول على التدابير الطبية المضادة في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

(و) تناول المساواة في إتاحة التدابير المضادة مثل اللقاحات والعلاجات ووسائل التشخيص. ومن شأن وضع إطار للعمل أن يُيَسر اتخاذ تدابير ملموسة وآليات طويلة الأجل لتطوير تدابير مضادة جديدة وتصنيعها وتوسيع نطاقها من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وتبادل التكنولوجيا والخبرة اللازمة لتوسيع القدرة التصنيعية، وتعزيز النُظم التنظيمية.

(ز) تبادل البيانات والعيِّنات والتكنولوجيا والمنافع في سياق التأهب والاستجابة للجوائح. وتوجد بعض الاتفاقات الملزمة قانوناً المتعلقة بتبادل المُمْرضات، بيد أنه لا يوجد إطار شامل داخل المنظمة – لتبادل المُمرضات أو تبادل الفوائد المستمدة منها – يراعي واقع واحتياجات التأهب والاستجابة للجوائح.

(ح) الحد من مخاطر الأمراض ذات المنشأ الحيواني المستجدة في المستقبل، مع الإقرار بأن الأمراض ذات المنشأ الحيواني تندرج ضمن أرجح المصادر التي قد تسبب الجوائح في المستقبل. ويمكن أن يشمل ذلك تقوية المنصات القائمة والترصُّد، وتعزيز الشراكات المتعددة القطاعات (قطاعات الصحة البشرية والحيوانية والبيئية)، والترويج لتدابير مضادة محددة تتماشى مع نهج الصحة الواحدة.

(ي) دعم تعزيز النُظم الصحية القوية والمرنة والشاملة للجميع التي تشكّل ركيزة أساسية لنظم التأهب الفعال والناجع للجوائح والوقاية منها والكشف عنها والاستجابة لها، من خلال تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية والعاملين في مجال الرعاية الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

١٠- وأكدت العديد من الدول الأعضاء أن من شأن وضع صك جديد بشأن التأهب والاستجابة للجوائح بموجب المادة ١٩ من دستور المنظمة أن يحقق عدداً من الفوائد. وسيكون الصك المنشأ بموجب المادة ١٩ ملزماً قانونياً للدول الأطراف التي ستختار التصديق عليه، ويتيح هذا الطابع المُلزم قانونياً إمكانية إيلاء اهتمام سياسي ومعياري للمسألة الهامة المتعلقة بالتأهب والاستجابة لها أكثر مما قد يتيحه صك غير ملزم.

١١- وأحاطت الدول الأعضاء علماً بتوصية الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة بشأن الحاجة إلى معاهدة دولية لتعزيز إجراءات التنسيق والاستجابة على الصعيد العالمي في حال تفشي جائحة، وأحاطت علماً بهذه التوصية كذلك لجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية ولجنة المراجعة المعنية بأداء اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩.

صكوك المنظمة المتاحة للدول الأعضاء واستخدامها المحتمل

١٢- يضع دستور المنظمة بشكل صريح ثلاثة أنواع ممكنة من الصكوك تحت تصرف جمعية الصحة العالمية:[١]

(أ) يجوز لجمعية الصحة اعتماد اتفاقيات أو اتفاقات، وفقاً للمادة ١٩ (وفق مبدأ القبول الصريح).

(ب) يجوز لجمعية الصحة اعتماد لوائح، وفقاً للمادة ٢١ (وفق مبدأ الاستثناء).

(ج) يجوز لجمعية الصحة أن تقدم توصيات، وفقاً للمادة ٢٣ (غير ملزم).

١٣- وخلص الفريق العامل إلى أنه يمكن لجمعية الصحة المُضي قُدماً في تنفيذ ولايتيه المترابطتين بوسائل متعددة، لمعالجة أي موضوع معين متعلق بالصحة، بما في ذلك التأهب والاستجابة للجوائح. ولا يتعلق الأمر بإيثار هذا الصك أو ذاك، من منظور الحوكمة أو المنظور القانوني، كأن يتعين تعزيز اللوائح الدولية باستخدام مصطلحاتها وأحكامها القائمة أو اعتماد صك جديد: وكلا الخيارين متاح قانونياً، فضلاً عن قرارات ومقررات إجرائية تكميلية لمعالجة القضايا ذات الصلة مثل حوكمة المنظمة.

١٤- ولم تقدم الدول الأعضاء أي مقترحات ولم تبدِ أي تأييد لإعادة التفاوض بشأن اللوائح الدولية بكاملها (٢٠٠٥). وسيتعين على الدول الأعضاء أن تنظر في جميع الخيارات المذكورة أعلاه عند مناقشة المقترحات المتعلقة بتعزيز اللوائح الدولية والصك الجديد، وأن توفر توجيهاً واضحاً للمرحلة التالية من العمل.

١٥- وهناك أيضاً إمكانية تعزيز الامتثال من خلال الشروط والأحكام القائمة. وفي هذا الصدد، تنص المادة ٥٤(١) من اللوائح الدولية (٢٠٠٥) على أن "يقدم كل من الدول الأطراف والمدير العام تقارير إلى جمعية الصحة عن تنفيذ هذه اللوائح، حسبما تقرره جمعية الصحة"؛ ويمكن أن تستخدم جمعية الصحة هذه المادة لتعديل التزامات الإبلاغ الواقعة على الدول الأطراف، مثلاً باستحداث مؤتمر للإبلاغ عن تنفيذ اللوائح الدولية (٢٠٠٥).

١٦- وتدعم المواد ٦١-٦٥ من دستور المنظمة تعزيز الامتثال من خلال تحسين الشفافية والالتزامات بالإبلاغ، إذ تتناول هذه المواد التزامات الدول الأعضاء عموماً بتقديم التقارير إلى المنظمة، بما في ذلك ما يتعلق بالاتفاقيات والاتفاقات واللوائح التي ينص عليها دستور المنظمة.

١ https://apps.who.int/gb/wgpr/pdf_files/wgpr3/A_WGPR3_6-ar.pdf.

المخاطر الرئيسية التي قد ينطوي عليها صك جديد للتأهب والاستجابة للجوائح

١٧- تشمل المخاطر طول المدة التي يستغرقها التفاوض على صكوك جديدة أو احتمال الجمود بسبب التفاوض، وعدم تخصيص ما يكفي من الموارد والوقت بسبب المفاوضات الحكومية الدولية. وقد يُتصور كذلك أن المنظمة لا تتمتع بولاية أو نفوذ للتأثير في جميع المجالات التي يمكن إدراجها في الصك الجديد أو إنفاذ الامتثال له.

١٨- وهناك أيضاً مخاطر ترتبط باعتبارات هيكلية، ومنها مثلاً أن عدم صياغة الصك الجديد صياغة صحيحة، لأسباب منها الافتقار حالياً إلى المعلومات وعدم اكتمال تقييم الاستجابة للجوائح، وإمكانية وجود أوجه تداخل أو عدم اتساق في التزامات الدول الأطراف في اللوائح الدولية (٢٠٠٥) والصك الجديد. وطرحت بعض الدول الأعضاء أسئلة بشأن كيفية ضمان أقصى قدر من الكفاءة والفعالية للأدوات الحالية مع العمل على تقييم فوائد وضع صك جديد. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن قلقها إزاء الكيفية التي يمكن بها لمبدأ القبول الصريح للاتفاقية بموجب المادة ١٩ أن يقلل من فعالية الصك بسبب عدم كفاية الموقعين عليه. ونتيجة لذلك، أبدت عدة دول أعضاء انفتاحها على بدء عملية تفاوض بشأن صك جديد محتمل، مع السعي إلى الحفاظ على المرونة في نوع الصك الذي يتعين وضعه في صيغته النهائية، وكذلك إمكانية تحقيق "مكاسب سريعة" إذا كانت بعض العناصر جاهزة للاتفاق عليها قبل اعتماد اتفاق نهائي، بالاستفادة الكاملة من أوجه المرونة القانونية المبينة أعلاه بموجب دستور المنظمة.

١٩- ويثير التجزؤ في موارد التفاوض قلقاً أيضاً، مع مراعاة هدف عملية واضحة وناجعة وفعالة تقودها الدول الأعضاء وتتسم بالشفافية ومشاركة الجميع، مع السعي إلى تحقيق توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء، ومحدودية الوقت والموارد في ظل الجائحة المستمرة.

المجالات الرئيسية المعروضة على المزيد من المداولات

٢٠- في الاجتماعين الثاني والثالث للفريق العامل، شرعت الدول الأعضاء في مناقشة التوصيات الواردة من أفرقة/ لجان الاستعراض المستقلة، مع التركيز على مساهمات الفريق المستقل المعني بالتأهب والاستجابة للجائحة، ولجنة المراجعة المعنية بأداء اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، ولجنة الرقابة الاستشارية المستقلة المعنية ببرنامج المنظمة للطوارئ الصحية، مع مراعاة عمل الهيئات الأخرى المعنية مثل المجلس العالمي لرصد التأهب، بهدف فهم أوضح للسُبُل التي يمكن من خلالها تجميع التوصيات لإظهار أوجه التقارب والاختلاف بينها والأُطر الزمنية المحددة للتنفيذ؛ وحيثما كانت التوصيات قيد التنفيذ.

٢١- وقد أكدت الدول الأعضاء ثلاث نقاط رئيسية في المناقشات: أولاً، الأهمية المحورية لتعزيز المنظمة في هيكل الصحة العالمية؛ ثانياً، لا يمكن قبول استمرار الوضع الراهن، وثالثاً أنه يجب على الفريق العامل أن يبدي استعداداً للمُضي قُدماً بمرونة تعزز كلتا ولايتيه المترابطتين. وبناءً على الحصر الأولي للتوصيات، بدأ الفريق العامل مناقشة تقييم الأمانة الرفيع المستوى لكل توصية، والآليات الممكنة لتنفيذ التوصيات ذات الأولوية، وما آل إليها تنفيذها حتى الآن. (انظر الوثيقة A/WGPR/3/5).

٢٢- وأجري المزيد من التحليل للتوصيات من أجل تحديد أوجه التقارب والاختلاف بينها. واتفقت الدول الأعضاء على النظر في التوصيات وفق أربع فئات عامة: (١) القيادة والحوكمة؛ (٢) النظم والأدوات؛ (٣) الشؤون المالية؛ (٤) الإنصاف.

٢٣- واستناداً إلى مناقشات الدول الأعضاء، بدأ يظهر توافق في الآراء بشأن ضرورة مواصلة الفريق العامل مناقشاته بشأن قابلية تنفيذ التوصيات، ولا سيما كيفية تنفيذها من خلال:

(أ) إعداد صك دولي جديد؛

(ب) تعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥)؛

(ج) بحث استخدام الأدوات والآليات المتاحة للمنظمة.

٢٤- وأكد الفريق العامل مراراً ضرورة العمل بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية ومشاركة الجميع وتوافق الآراء والشفافية. وأعرب الفريق العامل كذلك عن توافق الآراء بشأن أهمية تعزيز دور المنظمة في الطوارئ الصحية والالتزام المشترك بتعزيز التأهب والاستجابة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ورغم أن التقرير الثاني سيقدم إلى المجلس استعراضاً معمقاً لمناقشات الفريق العامل بشأن جميع التوصيات وإمكانية تطبيقها لتعزيز المنظمة فضلاً عن التأهب والاستجابة للجوائح على الصعيد العالمي، فإن هناك عدة بنود تستحق الذكر لأسباب منها ما يتعلق بتقييم فوائد صك جديد محتمل في إطار المنظمة.

(أ) **تعزيز الحَوْكَمة.** أبدت الدول الأعضاء اهتماماً بتعزيز حوكمة المنظمة وتوجيهها، وفي هذا السياق هناك توافق عام في الآراء بشأن الحاجة إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في حوكمة المنظمة وتوجيهها.

(ب) **تعزيز اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥).** أعادت الدول الأعضاء تأكيد دعمها للوائح الدولية (٢٠٠٥) باعتبارها عنصراً رئيسياً في الهيكل الصحي العالمي. وأعربت دول أعضاء عديدة أيضاً عن تأييدها تعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، بسبل منها تنفيذها والامتثال لها وإدخال تعديلات مستهدفة عليها دون إعادة فتح اللوائح بكاملها للمفاوضات؛ غير أن هناك حاجة إلى الاتفاق على عملية لكيفية تحديد هذه التعديلات وأيها يمكن معالجته. وتشمل بعض المسائل التي حددت للنظر فيها، على سبيل المثال، ما يلي:

(١) بناء وتعزيز القدرات الأساسية، بما في ذلك تمويل القدرات الأساسية لتنفيذ اللوائح الدولية (٢٠٠٥) والامتثال لها على المستويين الوطني ودون الوطني، وتعزيز المساءلة المتبادلة، بسُبُل منها مثلاً الاستعراضات القُطرية المنتظمة والآليات المحتملة مثل استعراض التأهب الصحي الشامل. وقد أشادت الدول الأعضاء بالعملية التجريبية لاستعراض التأهب الصحي الشامل، وطلبت الحصول على أحدث المعلومات عن العملية؛

(٢) تيسير تبادل للبيانات المتعلقة بالفاشيات على نحو شفاف وفي الوقت المناسب، كما اقترحته لجنة المراجعة المعنية بأداء اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩؛

(٣) تعزيز قدرة المنظمة على تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك لأغراض الوصول إلى مواقع تفشي الأمراض مع المراعاة الواجبة لسيادة الدول واحترامها؛

(٤) وضع إرشادات واضحة بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في حال الإعلان عن طارئة صحية عامة تسبب قلقاً دولياً، مع إمكانية وضع مستويات إنذار متوسطة؛

(٥) مراجعة عملية إدخال التعديلات على اللوائح الدولية لإضفاء المزيد من المرونة عليها لدى الاستجابة للمستجدات وأوجه التقدم في المستقبل.

٢٥- وقد أثير عدد من المخاطر بشأن تعديل اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، ومنها:

(أ) طول المدة التي يستغرقها التفاوض بشأن التعديلات أو احتمال الجمود بسبب التفاوض، وعدم تخصيص ما يكفي من الموارد والوقت بسبب المفاوضات الحكومية الدولية؛

(ب) احتمال وجود عواقب غير متوخاة إذا أدت التعديلات إلى إعادة فتح اللوائح الدولية كاملة أمام المفاوضات، واحتمال فقدان وجاهتها أو اتساقها، واحتمال إضعاف الصك الجديد إجمالاً؛

(ج) يثير التجزؤ في موارد التفاوض قلقاً أيضاً، مع مراعاة هدف عملية واضحة وناجعة وفعالة تقودها الدول الأعضاء وتتسم بالشفافية ومشاركة الجميع، مع السعي إلى تحقيق توافق الآراء بين جميع الدول الأعضاء، ومحدودية الوقت والموارد في ظل الجائحة المستمرة؛

(د) قد يؤدي هذا الأمر إلى زيادة التعقيد في اللوائح الدولية (٢٠٠٥)؛

(هـ) احتمال وجود قيود تَحدُّ من الطموح الناتج عن الحاجة إلى إصلاح توافقي في اللوائح الدولية (٢٠٠٥).

الاستنتاجات وسُبل المُضي قُدماً

٢٦- تتفق الدول الأعضاء على أن وضع صك جديد ينطوي على فوائد، وتقر كذلك بأن اللوائح الدولية (٢٠٠٥) تظل حالياً الصك الرئيسي الملزم قانونياً فيما يتعلق بالتأهب للجوائح. وقد أكد الفريق العامل أهمية عدد من المواضيع، كما ورد في الفقرات الفرعية ٨ (أ) إلى (ي) أعلاه، التي يستحسن تناولها في صك جديد تحت رعاية المنظمة.

٢٧- ووفقاً لتقييم الفريق العامل، الذي سيعرض على جمعية الصحة العالمية في دورتها الاستثنائية، أن سبيل المُضي قُدماً ينبغي أن يشمل في إطار نهج شامل ومتسق عملية أو عمليات ترمي إلى: (أ) وضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح، و(ب) تعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، بسُبل منها تنفيذها والامتثال لها ودعم قدراتها الأساسية وإمكانية إدخال تعديلات مستهدفة عليها.

٢٨- ويعتزم الفريق العامل مواصلة اتباع نهج متسق ومرن وقابل للتنبؤ به وشامل يغطي جميع جوانب ولاية الفريق العامل. ونظراً للطابع المترابط لجميع تلك المناقشات، سيمكّن هذا النهج الفريق العامل من صون وتعزيز الاتساق إجمالاً، لفائدة المنظمة والشركاء المعنيين.

٢٩- ويقترح الفريق العامل أن تنظر جمعية الصحة العالمية خلال دورتها الاستثنائية فيما يلي:

(أ) أن تنشئ هيئة تفاوض حكومية دولية تكلف بوضع اتفاقية أو اتفاق أو صك دولي آخر للمنظمة بشأن التأهب والاستجابة للجوائح؛

(ب) أن تحدد عملية واضحة وناجعة وفعالة تقودها الدول الأعضاء وتتسم بالشفافية ومشاركة الجميع بشأن كيفية تحديد ووضع العناصر الموضوعية ومسودة أولية من الصك الجديد وطرائق التفاوض على الصك ووضع الأطر الزمنية لذلك؛

(ج) أن تدعم الفريق العامل لكي يواصل عمله بموجب القرار ج ص ع٧٤-٧، بما في ذلك تحديد الأدوات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي تندرج في إطار العمل التقني للمنظمة، ومواصلة إعداد مقترحات لتعزيز اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، بما في ذلك إمكانية إدخال تعديلات مستهدفة على اللوائح الدولية (٢٠٠٥)، وتحديد العناصر التي يمكن تناولها على نحو أكثر فعالية في سياقات أخرى.

= = =